جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

٢٠٢٢

سلسـلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٩)

ملـــخص
تنفيـــذي

انعكاسات جائحة فيروس كورونا على فرص عمل المرأة المصرية

جدول المحتويات

م	المحتوي	رقم الصفحة
١	فريق الدراسة	١
٢	مقدمة	٢
٣	أهداف الدراسة	٢
٤	طرق جمع البيانات وتحليلها	٣
٥	نتائج الدراسة	٤
٦	التوصيات المقترحة للدراسة	٨
٧	التأثير على السياسات	١١

فريق الدراسة

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
١	الباحث الرئيس	أ.د. زينات محمد طبالة	أستاذ/الباحث الرئيس	إحصاء تطبيقي
٢	الباحثون	أ.د. إيمان عبد الفتاح منجي	أستاذ	إدارة أعمال
٣		د. أحمد سليمان علي	مدرس	إحصاء تطبيقي
٤		د. علا عاطف عفيفي	مدرس	اقتصاد
٥		د. هبة الله أحمد عز	مدرس	تكنولوجيا تعليم
٦		أ. هبة الرفاعي المتولي	معيد	علم اجتماع
٧		أ. إسراء هيكل	معيد	إحصاء تطبيقي

مقدمة

ركزت هذه الدراسة على انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية، فقد حققت مصر إنجازات مهمة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتضمن دستور ٢٠١٤ نصوصًا كثيرة تكفل لها الفرص، وتمنع التمييز الذي يمكن أن يمارس ضدها، ويضمن لها الحماية بكل أشكالها، ودعمت القيادة السياسية دورها فكان إعلان عام ٢٠١٧ عامًا للمرأة المصرية، وتم وضع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ التي رسمت بمحاورها الأربعة والممثلة في التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحماية، طريقًا هاديًا نحو تعزيز مشاركة المرأة في مسيرة البناء والتنمية .

كل هذه الأطر والقوانين تمثل في حد ذاتها تقدمًا في تعزيز حقوق المرأة إلا أن مدى تفعيل هذه القوانين وتنفيذها بكل حزم يظل هو الأساس في الإفادة منها، خاصة في ظل وجود عادات وتقاليد وموروثات اجتماعية تواجه التغيير.

ومع ما يشهده العالم من تغيرات كبيرة في سوق العمل كانت الإشارة دائمًا – في كل التقارير – إلى أن المرأة ستكون من أكثر الفئات تأثرًا وعرضة لفقد العمل لهشاشة أوضاعها، ثم جاءت جائحة فيروس كورونا، فكيف سيكون الوضع بعد هذه الجائحة ؟

وفي ظل هذا الوضع كيف سيكون حال المرأة من حيث التشغيل وهو ما تم مناقشته من خلال استعراض واقع التشغيل والبطالة في المجتمع المصري وتحديدًا مؤشرات المرأة والتعرف على تداعيات الجائحة على القطاعات والأنشطة المختلفة التي تعكس هيكل الاقتصاد المصري، وربط توزيع العمالة من حيث النوع على هذه الأنشطة، وذلك للتعرف على مدى ما إذا كان هذا التوزيع يتوافق مع ما وصلت إليه الدراسات من تحديد للأنشطة ذات الفرص الواعدة للعمل في ظل الجائحة، ونصيب المرأة من هذه الفرص، ومتطلبات حصولها عليها.

أهداف الدراسة

١- السعي إلى معرفة انعكاسات جائحة كورونا على المرأة المصرية وعلى فرصها في العمل سواء كانت انعكاسات مباشرة من حيث فرصها في العمل أو غير مباشرة كفرد في الأسرة يشارك في تحقيق المقوم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والنفسي.

٢- السعي إلى تحديد الفرص الواعدة أمام المرأة للعمل، ومتطلبات الحصول على هذه الفرص، وأهم التحديات التي تعرقل الحصول عليها.

طرق جمع البيانات وتحليلها

واعتمدت الدراسة في جمعها للبيانات على الكثير من المصادر:

١- منها المصادر الوطنية، مثل: (نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مثل: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ - مسوح الدخل والإنفاق أعداد مختلفة - مسوح العمل بالعينة أعداد مختلفة - التعداد الاقتصادي للمنشآت ٢٠١٨/٢٠١٧).

٢- ومنها التقارير الدولية: تقارير البنك الدولي، تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير منظمة العمل الدولية.

٣- الدراسات العلمية المختلفة.

محتوى الدراسة:

اشتملت الدراسة على خمسة فصول، بدأت بتحديد أهمية دراسة هذا الموضوع، التساؤلات التي تمثل الإجابة عليها عناصر الدراسة ومحاورها، المنهج المستخدم والأهداف، والدراسات السابقة التي تمثل عنصرًا مهمًا في رسم صورة عمل المرأة والإطار الذي يحيط بها حيث تم التركيز على أربع دراسات أساسية تناولت:

- ما يحيط بالعالم من تغيرات تؤثر على أشكال العمل ومجالاته وأدواته وموقع المرأة فيه.
- احتياجات المرأة وتحديدها لمطالبها وغاياتها من العمل من خلال مسوح بالعينة.
- شكل الاقتصاد في العالم ما بعد الجائحة والتوقعات التي يمكن أن تؤثر على المرأة.
- فرص عمل المرأة بعد الجائحة؛ الفرص الواعدة والخسائر المتوقعة.

كما تناولت الدراسة بالرصد والتحليل لمؤشرات الوضع الحالي للمرأة المصرية في سوق العمل من حيث التشغيل والبطالة وخصائص كل منها، وكذلك التعرف على قطاعات العمل وأنشطتها، والمهن الأكثر استيعابًا للمرأة المصرية مع التركيز على تحليل مؤشرات التعليم للمرأة حيث يعد التعليم أحد العوامل المهمة المحددة لسوق العمل وخصائصه.

والخروج بتصنيفات للأنشطة والقطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري من حيث درجة تأثرها بتداعيات الجائحة طبقًا لما وصلت إليه الدراسات في هذا الصدد، وربط ذلك بالتوزيع الهيكلي لهذه الأنشطة والقطاعات من حيث مشاركة المرأة بها بالعمل طبقًا لما خرجت به نتائج التعداد الاقتصادي للمنشآت ٢٠١٧ /٢٠١٨، ومسوح القوى العاملة بالعينة، وبعض التقارير الدولية التي تناولت الفجوة بين الجنسين.

كما استعرضت آليات التعزيز المستقبلي للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر بالتركيز على المهارات المطلوبة وأدوار الجهات الفاعلة، وذلك بمناقشة كل من:

- مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة ومحدداته.
- واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية وطبيعة فرص العمل المتاحة أمامها.

- المرأة ومستقبل المهن ما بعد جائحة كورونا.
- مداخل التعزيز المستقبلي للتمكين الاقتصادي للمرأة وآلياته:
- مدخل تعزيز المهارات أو الكفايات المطلوبة لاستعداد المرأة للمستقبل الجديد.
- مدخل تحديد الأدوار الداعمة للمرأة المطلوبة من الجهات الفاعلة المختلفة.

كما استعرضت الدراسة أثر التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية ووسائل الاتصال على عمل المرأة في ظل جائحة كورونا، بمناقشة كل من:

- مفهوم التغيرات الاجتماعية ودور المرأة في مواجهة هذه التغيرات في ظل جائحة كورونا.
- المرأة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تأثير جائحة كورونا على عمل المرأة.
- تمكين المرأة المصرية اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا في ظل جائحة كورونا.

ومن خلال مناقشة ما سبق، تم استخلاص مجموعة من النتائج، تعكس صورة واقع المرأة كما تعكسه المؤشرات الواردة في التقارير الوطنية، والتقارير الدولية، والدراسات العلمية المختلفة، وفي محاولة ربط النتائج بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، كان الهدف الوقوف على كيفية تحقيق النتائج، ودور الاستراتيجية في ذلك.

نتائج الدراسة

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج الكلية على النحو الآتي:

النتائج:

١- هناك تغيرات على مستوى **كل** دول العالم، ومنها مصر بسبب العولمة، وتسارع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثورة الرقمية، وأخيرًا ما أحدثته جائحة كورونا من انعكاسات على الجميع.

٢- إن العمل لا الوظيفة هو ما يسهم في تقدم الإنسان ويعزز التنمية البشرية، وإن العمل **اللائق** يرتكز على استحداث فرص العمل، وتحقيق المعايير والحقوق في العمل، والحماية الاجتماعية، والحوكمة والحوار المجتمعي.

٣- إن المستقبل يحمل فرصًا كما يحمل تحديات، وإن تعظيم الإفادة من الفرص يتوقف على تبني سياسات وطنية فعالة وملائمة للواقع الجديد.

٤- نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ضعيفة على الرغم من ارتفاع نسبة قيد الإناث على الذكور بالتعليم ما قبل الجامعي بمراحله المختلفة، وهذا يدل على أن نسبة مشاركتها راجع لأسباب مجتمعية، وبعض الثقافات السائدة التي تلعب دورًا كبيرًا في حياة المرأة المصرية.

٥- بطالة الإناث ثلاثة أمثال الذكور، وإن ٢٦% من المشتغلات يعملن بالقطاع الخاص **خارج المنشآت** (والعمل خارج المنشآت في أغلبه عمل غير رسمي، وبالتالي فهو أكثر عرضة للتأثر بالأزمات، ويفتقد لمعايير العمل اللائق، ووسائل الحماية الاجتماعية).

٦- نحو ٢٧% من المشتغلات ليس لديهن عقد قانوني، ٢٨.٦% بدون تأمين اجتماعي، ٣٠.٦% بدون تأمين صحي. كيف يكون العمل لائقًا على هذا النحو؟!

٧- العمل الرعائي يستنفذ جزء كبير من وقت الإناث وطاقتهن، وقد يدفع بهن أحيانًا إلى رفض فرصة العمل التي لا تحقق لهن **محصلة** من العائد تتمثل عناصر هذه المحصلة في: الدخل المناسب من العمل اللائق، والهدف من العمل، وتحقيق الذات والحفاظ على الأسرة.

٨- العولمة والتغيرات التكنولوجية التي تسود العالم وجائحة فيروس كورونا أثرت على اقتصادات العالم ومنها مصر، إلا أنها أدت إلى وجود فرص ومكاسب لمن يمتلك **المهارات التكنولوجية المتخصصة** في المجالات المختلفة التي من أهمها القطاعات الفائزة: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الصحة والخدمات الصحية، وقطاع التعليم والخدمات التعليمية.

٩- تشير مؤشرات الواقع الفعلي إلى تركز عمل المرأة المصرية في أربعة **أنشطة** من إجمالي ٢٢ نشاطًا هي على الترتيب: التعليم (٢٥%) – الزراعة (١٩.٤%) – الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي (١٤.٢%) – تجارة الجملة والتجزئة (١٤%)، ولم تشارك المرأة في قطاع الاتصالات والمعلومات سوى بنسبة ١% فقط من المشتغلات، على الرغم من تملك المرأة لمهارات مثل دقة الملاحظة والعرض التقديمي.

١٠- تتركز المرأة في أربع **مهن** على الترتيب: أصحاب المهن العلمية أو الأخصائيين (٢٩.٦%) – عاملات الزراعة والصيد (١٨.٧%) – الخدمات ومحلات البيع (١٦.١ %) – مهنة التشريع وكبار المسئولين (٣.٦%).

١١- أدت الجائحة إلى تراجع فرص المرأة في بعض الأنشطة والمهن تحديدًا، مثل: (عاملات الزراعة – خادمات في الأسر)، ومن ثم يجب تقنين أوضاعها في هذه الأنشطة.

١٢- الصناعات الدوائية صناعات واعدة، تتيح فرصًا جيدة للعمل سواء للذكور أو الإناث، حيث يرى الاقتصاديون هيمنة التعافي الصحي على الاقتصادات المختلفة بعد جائحة كورونا.

١٣- دعم مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يتركز في مجال الأنشطة **الفائزة**، وتقديم التسهيلات بشأن الضرائب والتسويق والحصول على مستلزمات الإنتاج والحرص على تقديم النماذج الناجحة للمجتمع.

١٤- إن التأثير المشترك للأتمتة المتسارعة وديناميكيات سوق العمل الأخرى مثل الفصل المهني، من المرجح أن يكون لهذه العوامل بجانب الوباء تأثير على الفرص الاقتصادية المستقبلية، ومن ثم التمكين الاقتصادي للمرأة، ومن خلال تضافر جهود الجهات الفاعلة يجب اتخاذ إجراءات استباقية للحد من هذا التأثير.

وعلى ذلك فإن للحكومة، والبرلمان، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني **أدوارًا فاعلة** لتعزيز العمل المستقبلي للمرأة ..

١٥- أهم **المهارات** لدعم فرص العمل الأكثر بروزًا في سوق العمل أمام المرأة، هي:

- التفكير التحليلي والابتكار.
- التعلم الفعال واستراتيجيات التعلم.
- حل المشكلات المعقدة.
- التحليل والتفكير النقدي.
- الإبداع والأصالة و المبادرة.
- القيادة والتأثير الاجتماعي.
- استخدام التكنولوجيا والرصد والتحكم.
- تصميم التكنولوجيا وبرمجتها.
- القدرة على التحمل والمرونة والعمل تحت ضغط.
- المنطق وتصور المشكلات وحلها.

بالإضافة إلى هذه المهارات العشر، ومن أهم المهارات **المتخصصة**، مهارات تسويق المنتجات، والتسويق الرقمي، والتفاعل البشري مع الكمبيوتر، وهي مهارات مطلوبة عبر الكثير من المهن والأدوار والمهارات الخاصة بعلوم البيانات والحوسبة والذكاء الاصطناعي.

١٦- إن التقدم التكنولوجي سيعيد تشكيل المهارات اللازمة للعمل المستقبلي، حيث سيرتفع الطلب على المهارات المعرفية المتقدمة، والمهارات السلوكية، ومجموعات المهارات المرتبطة بزيادة القدرة على **التكيف** في ظل سرعة التغير التي يشهدها العالم.

١٧- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة وسمة مميزة للمجتمعات، يجب على الجميع الاستعداد لها بأدوات وآليات وأنماط سلوك جديدة، وعلى المرأة المشاركة بكل طاقتها لتنمية المجتمع وإيجاد متسع لدورها في ظل هذا الواقع الجديد بكل متغيراته وأدواته.

١٨- إن هشاشة أوضاع الإناث قبل الجائحة، مثل: (قلة الدخل – نسبة كبيرة من العاملات يعملن في أعمال هامشية في قطاع غير رسمي– الفقر – ١٨% من الأسر تعولها امرأة ...) هذه الأوضاع جعلتهن أكثر تأثرًا ومعاناة من الجائحة، سواء بشكل مباشر على فرصهن في العمل، مثل: (تعطل عن العمل – انخفاض الطلب على النشاط – توقف المشروع مؤقتًا أو توقف نهائي)، أو بشكل غير مباشر في القيام بأدوارهن داخل الأسر بسبب إجهاد ما بعد الجائحة، وما فرضته الجائحة من انخفاض في متوسط دخل بعض الأسر، وعبء تدبير الموارد، وكفاءة توزيعها على بنود الإنفاق المختلفة.

١٩- عانت المرأة بسبب الجائحة من سوء تقييم عملها نظرًا للظروف التي فرضت عليها أعباء كثيرة.

٢٠- تشير المؤشرات إلى أن الإناث أقل تمكنًا من الذكور في مجال التكنولوجيا؛ ويرجع ذلك إلى معوقات مختلفة ذاتية، ومجتمعية ، واقتصادية، والأمية، وضعف إتقان اللغات.

٢١- جهود الدولة لتمكين الإناث تكنولوجيًا تعد جهودًا **محدودة**.

٢٢- لتمكين المرأة تكنولوجيًا هناك **ثلاثة** معايير يجب توافرها معًا، وهي: الوعي، والتعلم مدى الحياة، بناء القدرات، والحماية الاجتماعية.

٢٣- التمكين الاقتصادي، والتمكين التكنولوجي – **معًا** – يحققان للمرأة الكثير من فرص العمل، عن طريق تغيير سياسات العمل، مثل: (مرونة ساعات العمل – العمل عن بعد ...).

٢٤- مطلوب تشجيع توظيف النساء وترقيتهن في مناصب تنفيذية في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال نشر النماذج الإيجابية في هذا المجال.

٢٥- التأثير الشامل للجائحة لم يتم اكتشافه **بالكامل** ومدى تأثيره على العلاقات الاجتماعية والسلوكيات، مثل: (التماسك الأسري – الزواج – الطلاق – العنف الأسري ...)، حيث يكون التأثير بالدرجة الأولى في المجتمع على النساء.

٢٦- أهمية تطبيق الموازنة **المستجيبة** للنوع الاجتماعي، من خلال موازنة البرامج والأداء، فبزيادة نطاق تطبيق هذا النوع من الموازنات تتسع مساحة الإدراك بمعوقات عمل المرأة والحد من فرصها.

٢٧- تشجيع المرأة في التحول من القطاعات الخاسرة للقطاعات الفائزة بزيادة مهاراتها تكنولوجيًا ومعرفيًا ومهاريًا على نحو يسمح لها بالحصول على فرص العمل في القطاعات الواعدة المتاحة بالسوق بأدواته الجديدة.

٢٨- الحفاظ على مستوى تشغيل الإناث في القطاعات التي لن تتأثر، مثل: (تجارة الجملة والتجزئة – الحكومة والهيئات العامة)، وإتاحة الفرصة أمامهن للترقي وتقلد المناصب.

٢٩- دعم تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ من خلال محاورها الأربعة، حيث بتكامل هذه المحاور يمكن التغلب على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل وتذليل الصعاب أمامها.

٣٠- العمل الرعائي لا يقل أهمية عن التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في سوق العمل، ومن الأهمية بمكان مراجعة الأدوار، والتشجيع على المشاركة في تحمل عبء هذا العمل وتسهيل القيام به، من خلال تقديم الخدمات الميسرة لعمل المرأة، وتأمينها من خلال التشريعات والممارسات الداعمة خاصة في المجالات والقطاعات التي تشهد فجوات بين الجنسين.

٣١- التمكين التكنولوجي للمرأة أمر ملح لفتح المجال أمامها للعمل بشكل عام وبقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص، هذا القطاع الواعد يفتح لها المجال للعمل في مجالات عديدة تتيح لها مرونة في أوقات العمل وآلياته وأدواته.

٣٢- بمقارنة بعض الأنشطة الاقتصادية التي تشارك بها المرأة بين عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ يتضح أن: هناك أنشطة **زادت** بها مشاركة المرأة، مثل: (التعليم – الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي – تجارة الجملة والتجزئة)، بينما **تراجعت** نسبة مشاركتها في أنشطة أخرى، مثل: (الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك – خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة بالأسر).

٣٣- تبحث المرأة عن **العمل اللائق** الذي يحقق لها الاستقرار، ومرونة في أوقات العمل، ويحقق دخلًا مناسبًا، لذلك تفضل العمل بالمؤسسات الحكومية والهيئات العامة، حيث إن الجوانب الخاصة بالعمل اللائق متاحة لمعظم الإناث العاملات في القطاع العام، بينما الوضع يختلف في القطاع الخاص، ومن ثم يجب مراجعة سياسات التشغيل به.

٣٤- أشارت المسوح الميدانية لتقدير احتياجات المرأة أن العمل الحر لا يحقق للمرأة الدخل المناسب كما يواجه بالصعوبات في عملية التسويق، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وأن العمل في الحكومة وقطاع الأعمال العام يحقق لها الاستقرار والأمان والحماية، بالإضافة إلى تحقيق قدر كبير من المرونة، وفرصة الحصول على الإجازات، وهو ما يتوافق مع أدوارها المتعددة في الاضطلاع بمهام العمل الرعائي والتزاماتها الأسرية.

هذه بعض من النتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية التي تؤكد في مجملها أن فرص العمل للمرأة، وزيادة مشاركتها يحتاج إلى جهود من الجميع، وثقافة مجتمع، ودرجة من الوعي والإدراك لأهمية دور المرأة في التنمية، بالإضافة إلى الكفايات المطلوبة في سوق العمل على نحو يتوافق مع التغيرات المتلاحقة، وما أحدثته جائحة كورونا التي كانت لبعضها مكاسب ولبعضها الآخر خسائر، والسياسات الناجحة هي التي تعظم المكاسب وتحد من الخسائر.

وبعرض الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ يمكن تأكيد دورها في تحقيق هذه النتائج حيث انتهت إلى ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية.

ومن الأهمية بمكان لتمكين المرأة تطبيق نظم التشغيل المرن والعمل من المنزل لإعطاء المرأة خيار الجمع، مع الموازنة بين عملها ودورها الأسري، وحماية العاملات في المنازل وتقنين أوضاعهن بما يكفل حقوقهن، وعمل برامج للتدريب والتأهيل وتعزيز المهارات في مختلف القطاعات.

التوصيات المقترحة للدراسة

قدمت الدراسة فى كل فصل من فصولها عددًا من النتائج والاستخلاصات، يمكن أن نشير إليها على النحو الآتي:

<u>على مستوى رصد الوضع الحالي للمرأة المصرية في سوق العمل وتحليله:</u>

- ما زالت الأمية بين الإناث تمثل تحديًا كبيرًا أمام التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وخاصة في المناطق الريفية.

- في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، بلغت نسبة الأسر التي تعولها امرأة نحو ١٨% وهو ما يشير إلى العبء الكبير الذي تتحمله هؤلاء النساء في الإنفاق على أسرهن علاوة على أعبائهن الرعوية، وهو ما يشير إلى أهمية توجيه برامج رعاية مخصصة لهذه الأسر، وخاصة تلك التي لا يوجد دخل ثابت أو منتظم لها.
- عزوف واضح للإناث عن الرغبة في العمل، وهو ما يشير إليه التراجع الملحوظ في قوة العمل من الإناث خلال السنوات الأخيرة، وربما يحتاج ذلك إلى دراسات متخصصة للتعرف على هذا التغير في توجهات المرأة نحو العمل وأسباب ذلك التغير.
- تعمل نسبة كبيرة من الإناث المشتغلات في القطاع الخاص خارج المنشآت، والذي يعد نشاطًا غير رسمي، ومن ثم يتسم بعدم الاستقرار في العمل بالإضافة إلى طبيعة العمل الشاقة، وعدم وجود مظلة حماية اجتماعية مثل التأمينات الصحية والاجتماعية. كما يعمل نحو ٢٠% من الإناث المشتغلات بشكل موسمي أو متقطع أو مؤقت.
- نحو ثلاثة أرباع الإناث المشتغلات يعملن في أربعة أنشطة، وهي: التعليم (٢٥.٧%)، والزراعة (١٩%)، والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي (١٤.٢%)، وتجارة الجملة والتجزئة (١٣.٩%)، وتتركز عمالة الإناث الزراعية في الريف بشكل أكبر، وهي في معظمها عمالة موسمية أو متقطعة. كما أن ١٩% منهن يعملن في مشروع أسري بدون أجر، والتي – ربما – تتعلق بمساعدة الزوج أو أحد أفراد الأسرة في العمل، وخاصة الزراعي أو العمل الخاص، وخاصة أن ٨٢% من هذه النوعية من الأعمال تكون خارج المنشآت، في حين أن ٩% يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحد.
- نحو ٢٧% من الإناث المشتغلات ليس لديهن عقد قانوني للعمل، ونحو ٢٨.٦% منهن ليس لديهن تأمين اجتماعي، ونحو ٣٠.٦% منهن ليس لديهن تأمين صحي، وهذا يتعارض مع العمل اللائق.
- تفوق الذكور على الإناث في استخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أن ٤٧% من الإناث في الفئة العمرية (١٥– ٧٥ سنة) لا يستخدمن الإنترنت، ونحو ٤٦% من الإناث لا يستخدمن الحاسب الآلي، ويتركز عدم الاستخدام بين الفئات الأكبر سنًا، وبالتالي يتطلب الأمر توفر بيانات حول استخدام الأفراد لوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقا للفئات العمرية لإعطاء صورة أوضح حول استخدام هذه الوسائل وحجم الفجوة الحقيقية بين الجنسين، وخاصة في مرحلة الشباب. كما يتطلب الأمر وجود إستراتيجية محددة لتحفيز الشباب، وخاصة المرأة على استخدام الحاسب الآلي والإنترنت؛ لإكسابهن المهارات المطلوبة، وتمكينهن من الحصول على فرص عمل ملائمة.

وعلى مستوى التعزيز المستقبلي للتمكين الاقتصادي للمرأة، أكدت التقارير الدولية على:

- يعد عدم المساواة بين الجنسين واتساع الفجوة بينهما في بُعد المشاركة الاقتصادية وفرص العمل من أهم العقبات التى تقيد الفرص الاقتصادية للمرأة المصرية، وتمثل سببًا رئيسًا وراء انخفاض القيمة الإجمالية لدليل "الفجوة بين الجنسين" لمصر.
- أن الجوانب الخاصة بالعمل اللائق متاحة لمعظم الإناث العاملات في القطاع العام، بينما الوضع يختلف كثيرًا في القطاع الخاص، مما يستدعي مراجعة ضوابط العمل بالقطاع الخاص.
- ظلت المعدّلات الإجماليّة للشباب خارج دائرة التوظيف أو التعليم أو التدريب خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٨) مرتفعة بشكلٍ خاصٍ للإناث الشابات فى مصر (حققت ٣٥.٧% للنساء و١٩.٤% للذكور).
- كثير من النساء في مصر ما زلن يعملن في وظائف لا يترتب عليها مسؤوليات إدارية.

أظهر تحليل التغيرات المستقبلية المتوقع حدوثها في المهن والوظائف ومستقبل التمكين الاقتصادى للمرأة:

- أن التأثير المشترك للأتمتة المتسارعة وديناميكيات سوق العمل الأخرى مثل الفصل المهني، من المرجح أن يكون لهذه العوامل بجانب الوباء تأثير على الفرص الاقتصادية المستقبلية؛ ومن ثم الإضرار بمستقبل التمكين الاقتصادى للنساء. ويمكن لسياسات وممارسات التعافي الإيجابية أن تتصدى لتلك التحديات المحتملة من خلال تضافر جهود كافة الجهات الفاعلة في اتخاذ إجراءات بشكل استباقي للتغلب على الفصل المهني حسب الجنس وضمان الممارسات غير المنحازة، بجانب وضع سياسات للاستثمار فى المهارات المستقبلية لضمان مستقبل عمل أكثر مساواة بين الجنسين.

كما أظهر تحليل مداخل التعزيز المستقبلي للتمكين الاقتصادي للمرأة وآلياته، أن:

١- التقدم التكنولوجي سيعيد تشكيل المهارات اللازمة للعمل المستقبلى، حيث ستشهد المهارات الأقل تقدمًا انخفاضًا في الطلب عليها؛ لأنه يمكن استبدالها بالتكنولوجيا، في حين يرتفع الطلب على المهارات المعرفية المتقدمة، والمهارات السلوكية، ومجموعات المهارات المرتبطة بزيادة القدرة على التكيف.

٢- المهارات المتعلقة بالتسويق والإدارة لا تعاني من نقص في مستوى المهارات المطلوب، مقارنةً بالمهارات التقنية الدقيقة التي تتطلب جهدًا إضافيًّا للتمكن من أداء الوظائف الجديدة، كالمهارات الخاصة بعلوم البيانات، الحوسبة السحابية، وفجوة شبه كاملة في قدرات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence.

وتوصل تحليل أدوار الجهات الفاعلة إلى أن:

١- قضية تمكين المرأة بصفة عامة – والتمكين الاقتصادي بصفة خاصة – هي قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة، ومن ثم فهناك ضرورة بالغة للتعاون والتنسيق بين كافة الجهات الفاعلة من أجل صياغة عقد اجتماعي

يدعم المساواة ويعزز حقوق المرأة العاملة، وتتمثل أهم الجهات الفاعلة الأساسية المشاركة في عملية الإصلاح في: الحكومة، والبرلمان، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وجميعهم يقومون بدور حاسم الأهمية في عملية الإصلاح.

وعلى مستوى **أثر التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية ووسائل الاتصال على عمل المرأة:**

حيث إن المرأة نصف المجتمع من حيث التكوين، وكل المجتمع من حيث التأثير، فإن تمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وتكنولوجيًّا ينعكس بصورة إيجابية على الأسرة والمجتمع؛ لذلك من الأمور الجيدة التأكيد دائمًا على أهمية تمكين المرأة لكى تكون قادرة على القيام بأدوارها بفاعلية، وبصفة خاصة أوقات الأزمات والجوائح، ويكون دافعًا إلى تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة فى مجال التنمية، إذ إنه يوفر أساسًا راسخًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم نوصي بما يأتي:

١- تحقيق التكيف والتوافق الاجتماعي والتعايش الآمن للمرأة مع أزمة كورونا بأقل ما يمكن من أضرار، وبما يضمن أفضل أداء لقيامها بأدوارها المختلفة من خلال حمايتها ضد العنف والتمييز.

٢- منح النساء والفتيات أهمية محورية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بإتاحة مزيد من الفرص للمشاركة.

٣- تشجيع توظيف النساء، وترقيتهن في مناصب تنفيذية في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك من خلال نشر النماذج الإيجابية للمرأة في هذا المجال.

٤- دعم استفادة المرأة في مختلف مناحي حياتها بالوسائل الكفيلة بتطوير مهارتها وتمكينها من الحصول على العمل اللائق في المجالات الحديثة، وذلك بتوسيع فرص التعليم والتدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، والإلمام بالعلوم الرقمية وتعزيز مشاركة النساء والفتيات بالاطلاع على مستحدثات هذه التكنولوجيا .

٥- توعية المرأة بأدوارها المختلفة وبأهمية العمل، وزيادة اهتماماتها بضرورة مشاركتها في جهود التنمية لصالحها ولأسرتها ومجتمعها وتأهيلها التأهيل المعرفي والمهارى للقيام بأدوارها التنموية المأمولة، وتوفير كافة الفرص أمامها لتأدية تلك الأدوار من خلالها.

٦- تضمين قضية مناهضة العنف والتميز ضد المرأة في سائر الجهود المبذولة للمرأة في مصر وجعلها جزءًا أساسيًّا من التشريعات والخطط والسياسات القومية.

٧- تغيير صورة المرأة في الإعلام بكافة أشكاله، وإبراز قضايا العنف التي تعاني منها المرأة والوصول بها لكافة المستويات.

التأثير على السياسات

رصدت هذه الدراسة الواقع الفعلي للتمكين الاقتصادي للمرأة، ومن ثم فإن ما جاء بها من تحليل يساعد في وضع السياسات المعززة لهذا التمكين للحد من المعوقات التي أظهرتها الممارسات الفعلية، وذلك بمشاركة وزارة التخطيط، وزارة

التضامن الاجتماعي، المجلس القومي للمرأة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة المالية، وزارة القوى العاملة، ووزارة الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، ومشاركة مهمة وفاعلة لوزارة الثقافة.